

## الأخلاق الديمقراطية!!

### الديمقراطية والاستقلالية!!

<http://www.arabpsynet.com/Documents/DocSamarraiMuqarabet61.pdf>

د. صادق السامرائي

أمريكا - العراق  
sadiqalsamarrai@gmail.com



## الأخلاق الديمقراطية!!

الديمقراطية ذات مرتكزات أخلاقية سلوكية صعبة , لا توجد عند العديد من المجتمعات التي لا تتمكن من إقامة نظام حكم ديمقراطي في بلدانها.

ومجتمعاتنا أبعد ما تكون عن الأخلاق الديمقراطية!!

فما جرى في أمريكا وأوربا - على سبيل المثال - لا يمكنه أن يتحقق في بلداننا في القرن الحادي والعشرين على الإطلاق.

فوعينا الجمعي , لا يمكنه أن يستوعب ديناميكيات الانتقال السلمي للسلطة , والإعتراف بالهزيمة والعمل الوطني مع الخصم أو المنافس الديمقراطي , ففي العرف السائد لأبد للحاكم القادم أن يبيد الحاكم السابق ويمحق كل ما يمت بصلته إليه , كما يفعل الأسد في الغاب عندما يستحوذ على عرين أسد آخر , فيقتل جميع نسله ويحفر لبواته لمواقعه وتأكيد جيناته.

ومعظم الناس قد تابعت الانتخابات الأمريكية بفتراتها المتعاقبة , وشاهدت حدة ومرارة التفاعلات والمناظرات فيها , وعندما أُرُفت ساعة الحسم وفاز الذي فاز , أقر المهزوم بهزيمته , وبالإعتراف بفوز خصمه وتهنئته والوعد بالعمل معه من أجل الوطن , وكذلك جميع الذين عارضوه ووقفوا ضده بل وأنكروه , وهذا لا يمكنه أن يحصل عندنا , لأن الخاسر سيشكك بالانتخابات , وسيساهم في شق صفوف الناس , ولهذا فعقب الانتخابات في مجتمعاتنا - إلا فيما ندر - تتحقق تداعيات مروعة.

والأمثلة عديدة ومتكررة , سواء في العراق أو اليمن وغيرها من البلدان التي تدعي الديمقراطية إدعاءً.

وهذه السلوكيات أخلاق ومرتكزات ديمقراطية تصل إليها الشعوب بالممارسة والوعي والثقافة الوطنية الجامعة , وتحقق بها قوتها وعزتها وكرامتها ومجدها الحضاري والإنساني.

فالسلوك الديمقراطي يمتلك مفردات صعبة وقاسية , لكنها ملزمة وأساسية لبناء المجتمع الصالح

مجتمعاتنا أبعد ما تكون عن الأخلاق الديمقراطية!!

ومعينا الجمعي , لا يمكنه أن يستوعب ديناميكيات الانتقال السلمي للسلطة , والإعتراف بالهزيمة والعمل الوطني مع الخصم أو المنافس الديمقراطي

ففي العرف السائد لأبد للحاكم القادم أن يبيد الحاكم السابق ويمحق كل ما يمت بصلته إليه ,

معظم الناس قد تابعت الانتخابات الأمريكية بفتراتها المتعاقبة , وشاهدت حدة ومرارة التفاعلات والمناظرات فيها , وعندما أُرُفت ساعة الحسم وفاز الذي فاز , أقر المهزوم بهزيمته

هذا لا يمكنه أن يحصل عندنا , لأن الخاسر سيشكك بالانتخابات , وسيساهم في شق صفوفه الناس

للحياة والتقدم والرفاه ، ويتطلب إرادات إنسانية فاعلة وقادرة على التعبير عن آليات السلوك والأخلاق الديمقراطية المطلوبة للنجاح والإقتدار .

ففي العرف الديمقراطي ، الرأي رأي ، والموقف موقف ، ومتى ما إمتلك الشرعية الديمقراطية فيمكن التعبير عنه وفقاً للأصول والمناهج الديمقراطية المعمول بها بموجب الدستور والقوانين الناجمة عنه .

أي أن الفوز الديمقراطي لا يمنح الصلاحيات المطلقة ، وإنما الفرصة للعمل على تجسيد الرؤى والتطلعات للشخص الذي تم إنتخابه ، وتقويضه ليكون ممثلاً للناس أو البلاد .

ولذلك فإن المجتمعات الديمقراطية تحافظ على قيم وأخلاق الديمقراطية ، وترضى بها مهما كانت صعبة ومريرة ، وتعبر عن رأيها فيها بحرية وجرأة ، وتعمل بجد وإجتهد لتغييرها وفقاً للأصول الديمقراطية المعمول بها .

ومتى ما نضجت المجتمعات أخلاقياً وسلوكياً ، فأنها عند ذلك يمكنها أن تدعي الديمقراطية ، ويكون فيها من فاز وسلم المسؤولية لغيره بإحترام وتقدير ووطنية صالحة للجميع .

فهل ستمتلك أخلاقاً ديمقراطية لنبني حياتنا المعاصرة؟!!!

هذه السلوكيات أخلاق  
ومرتكزات ديمقراطية تصل  
إليها الشعوب بالممارسة  
والوعي والثقافة الوطنية  
الجامعة

في العرف الديمقراطي ،  
الرأي رأي ، والموقف موقف  
، ومتى ما إمتلك الشرعية  
الديمقراطية فيمكن التعبير  
عنه وفقاً للأصول والمناهج  
الديمقراطية المعمول بها  
بموجب الدستور والقوانين  
الناجمة عنه

متى ما نضجت المجتمعات  
أخلاقياً وسلوكياً ، فأنها عند  
ذلك يمكنها أن تدعي  
الديمقراطية

الديمقراطية والإستقلالية!!

الإستقلالية جوهر الحياة الديمقراطية ، وهي تعني أن كل مؤسسة أو دائرة في الدولة عليها أن تتمتع بإستقلاليتها في تفاعلاتها وأعمالها اليومية ، وفقاً لرؤيتها ورسالتها وما ينص عليه نظامها الداخلي المكتوب ، ليحقق أهدافها ويشمل ضوابط للعمل والسلوك ، وهذا النظام الداخلي يخضع لمراجعات سنوية ، أو عندما تقتضي الضرورة من قبل لجان متخصصة ، وتكون المؤسسة ذات نظام إداري متفاعل ومتطور الآليات ومتجدد القدرات .

ففي المجتمعات الديمقراطية ، الدوائر والمؤسسات تتمتع بإستقلاليتها ولكل منها نظامه الداخلي ، وهي تخضع لرقابة متكررة لفحص مدى تطابق سلوكها مع نظامها الداخلي والمعايير العامة .

وهكذا يكون المجتمع عبارة عن دوائر ومؤسسات ذات إستقلالية كاملة ومرونة متوافقة مع المستجدات ، وتتواصل في عملها بالآليات منضبطة ومتوائمة مع خططها الكفيلة بزيادة إنتاجيتها وجودة نوعية عطاءاتها المتنوعة ، فكل ما يجري فيها وينجم عنها يخضع لمعايير وتقييمات ، لكي يتحقق التطور واللاحاق بالمجتمع العالمي من حولها .

فالدولة لا تتدخل فيها إلا من باب المتابعة والمراقبة وفحص توافقها مع القوانين ، ولتتأكد من عدم وجود نشاطات غير نزيهة أو فساد ، لأن ذلك من المحرمات ومن الجرائم الكبيرة التي تردي

الإستقلالية جوهر الحياة  
الديمقراطية ، وهي تعني أن  
كل مؤسسة أو دائرة في  
الدولة عليها أن تتمتع  
بإستقلاليتها في تفاعلاتها  
وأعمالها اليومية ، وفقاً لرؤيتها  
ورسالتها

هكذا يكون المجتمع عبارة  
عن دوائر ومؤسسات ذات  
إستقلالية كاملة ومرونة  
متوافقة مع المستجدات

الدولة لا تتدخل فيها إلا من  
باب المتابعة والمراقبة وفحص  
توافقها مع القوانين ، ولتتأكد

من عدم وجود نشاطات غير  
نزيفة أو فساد

في مجتمعاتنا لا توجد أنظمة  
داخلية لأية مؤسسة أو دائرة ،  
وإنما هي تتحرك على رؤى  
وهوى رئيسها ، ويتبدله بتغير  
كل شيء

النظام الداخلي لأية دولة هو  
الدستور ، الذي يجب أن  
يكتب بمداد المصالح الوطنية  
والإرادة الوطنية الحرة  
المشتركة ، وأن يخضع للتحرير  
من قبل الشعب

هذا الدستور عليه أن يكتب  
القيمة السلوكية والإعترافية  
والتقديرية التي تصل إلى حد  
القدسية ، بمعنى أن يكون  
خطأ أحمر لا يمكن لأي نشاط  
أن يتجاوزه

المؤسسة في غياب الحضيض ، أو تصيبها بالضربة القاضية.

وفي مجتمعاتنا لا توجد أنظمة داخلية لأية مؤسسة أو دائرة ، وإنما هي تتحرك على رؤى وهوى رئيسها ، ويتبدله بتغير كل شيء ، وهذا ينطبق على كيان الدولة من رأسه حتى قدميه ، فالنظام الداخلي لأية دولة هو الدستور ، الذي يجب أن يكتب بمداد المصالح الوطنية والإرادة الوطنية الحرة المشتركة ، وأن يخضع للتحرير من قبل الشعب ، وأن يكون قابلاً للتفاعل مع التطورات وبناء المفردات الجامعة المستوعبة للتطلعات الوطنية المتنوعة.

كما أن هذا الدستور عليه أن يكتسب القيمة السلوكية والإعترافية والتقديرية التي تصل إلى حد القدسية ، بمعنى أن يكون خطأ أحمر لا يمكن لأي نشاط أن يتجاوزه ، وإنما عليه أن يكون ضمن نصوصه وبنوده ، وأن تتولد منه قوانين ولجان ومؤسسات للتعبير الأصدق والأنزهر عنه ، وتحقق الثقافة الدستورية في المجتمع ، ويكون الدستور هو المرجع ولا مرجع سواه.

وبفقدان النظام الداخلي الوطني ، وهشاشته وغياب قيمته ودوره في الحياة ، فقدت جميع الدوائر والمؤسسات نظامها الداخلي ، أو أنها تجهله ولا يمكنها أن تتصوره أو تنظر إليه وتفكر بإنشائه أو كتابته ، لكي تحافظ على آليات عمل صالح وإنتاج وافر ومتطور.

وعليه فأن العودة إلى تعزيز قيمة النظام الداخلي الوطني وتأكيد مرجعيته ورؤيته ورسالته ، سيساهم في تنمية الوعي الإنطباطي وسيحث المواطنين على التفكير بالضوابط السلوكية ، التي تتناسب مع أية مؤسسة أو دائرة ، وبهذا تتشكل الكيانات التفاعلية المعاصرة المتمتعة باستقلالية ومسؤولية ضرورية لصناعة الحاضر المعاصر ، والمستقبل الملبى لتطلعات الأجيال الوافدة.

فهل لدينا وعي إنضباطي!!؟

\*\*\* \*\*

مؤسسة العلوم النفسية العربية

جائزة شبكة العلوم النفسية العربية في الطب النفسي 2017

تتشرفه جائزة شبكة العلوم النفسية العربية للعام 2017 حمل اسم

الاستاذ الدكتور محمد ادبج العسالي

( استاذ الطب النفسي - سوريا )

تقديرًا لمسيرته العلمية المميزة

واعترافًا بما قدمه من خدمات جليلة للاختصاص والصحة النفسية

على المستوى السوري و العربي و الدولي

J-45

آخر اجل الترشح للجائزة نوفمبر 2017

شروط الترشح للجائزة

[www.arabpsynet.com/Prizes/Prize2017/APNprize2017.pdf](http://www.arabpsynet.com/Prizes/Prize2017/APNprize2017.pdf)

ارتباطات ذات صلة

دليل جائزة شبكة العلوم النفسية على المتجر الإلكتروني

<http://www.arabpsynet.com/arabpsynet.php?p=2>

-- -- -- --

دليل جائزة شبكة العلوم النفسية على الفيس بوك

<https://www.facebook.com/Arabpsynet-Award-289735004761329/?ref=bookmarks>